مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية – جامعة بابل

انتخاب علي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيساً للجمهورية الإسلامية الإيرانية ٤ آب ١٩٩٣

أ.م.د. أحمد فليح حسين الجبوري
المديرية العامة للتربية في محافظة بابل

Election of Ali Akbar Hashemi Rafsanjani as President of the Islamic Republic of Iran, August 4, 1993

Asst. Prof. Dr. Ahmed Falih Hussein Al-Jabouri
General Directorate of Education of Babylon
ahmadflyhaljbwry@gmail.com

الملخص:

إن دراسة انتخاب علي أكبر هاشمي رفسنجاني لرئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للدورة السادسة من عمرها، والدورة الثانية له، من المواضيع المهمة والحيوية، والتي لا يمكن تغافلها لا سيما أنه أول من دشن سياسة الاعتدال في إدارة الحكم منذ نزوته على منصب الرئاسة في دورته الأولى عام ١٩٨٩،وأدرك تماماً أن الإصلاح السياسي، والاقتصادي أمراً محتوماً يجب اتباعه، وعليه أن يزيد من زخم ذلك الإصلاح سواء أكان على المستوى الداخلي أم المستوى الخارجي، من خلال إدامته برئاسة الجمهورية بالطرق الدستورية المتاحة، أي عن طريق الترشح والفوز بالمنصب في انتخابات الدورة السادسة؛ لأن الساسة الإيرانيين يدركون أن طوق نجاة دولتهم، وبلسم جراحاتها، وقوة ملاذها في استمرار الإصلاح، خاصة وأنها استنزفت كثيراً من قوتها في عقدها الأول، بسبب الايديولوجية التي اتبعوها في النهج السياسي، لذلك رغب ساسة إيران في هذه الانتخابات ببعث سيلاً من الرسائل، للتأكيد بأنهم جادون في سياسة الاعتدال، واسدال الستار عن السياسة التي اتبعوها في العقد الأول من الجمهورية، لكل من كان يراقب الأوضاع السياسية سواء أكان من الداخل أم الخارج، وأيضاً إعطاء الفرصة لعلي أكبر هاشمي رفسنجاني لتطبيق السياسة التي انتهجها في دورته الأولى، وعدم قطعها، للحصول على ثمار تلك السياسة من خلال الاستمرار بمنصبه، ومن هذا المنطلق أحببت أن أخوض غمار هذه الدراسة، وأبين ما مواقف الأحزاب والحركات السياسية من المرشحين؟ علاوة على ذلك، هل المرشحون ممن يسيرون على نهج الإصلاحي، أو بمعنى آخر، هل كانوا مؤيدين لسياسة رفسنجاني أم معارضين لها؟،بالإضافة إلى ذلك، هل جرت الانتخابات بطريقة طبيعية خالية من الصعوبات والمعرقلات؟ أم كانت هناك تحديات؟،كل هذا التساؤلات وغيرها تجد لها أجوبة من خلال ثنايا هذه الدراسة.

جاءت الدراســـة بمقدمة، وثلاثة محاور، حمل المحور الأول عنوان (موقف الأحزاب والحركات الســياســية من المرشــحين)، وتطرقت في الثاني إلى (إجراء الانتخابات وفوز علي أكبر هاشــمي رفسنجاني برئاسة الجمهورية ١٢ حزيران ١٩٩٣)، وبشأن الثالث فقد سلطت الضوء على (مراسيم تنفيذ حكم رئاسة الجمهورية ٤ آب ١٩٩٣)، وختمت الدراسة بأهم النتائج التي توصل إلها الباحث.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات، المرشحون، الإصلاحيون، التنافس، معارضة، جناح اليسار، جناح اليمين.

Abstract:

Studying the election of Ali Akbar Hashemi Rafsanjani to the presidency of the Islamic Republic of Iran for the sixth term، and his second term، is an important and sensitive topic that cannot be ignored، Especially since he was the first to launch a policy of moderation in the management of government since his whimsical takeover of the presidency in his first term in 1989، and he fully realized that political and economic reform is an inevitable matter that must be followed، He must increase the momentum of this reform، whether at the internal or external level، by continuing his presidency of the republic through the available constitutional means، that is، by running for and winning the position in the elections for the sixth round، Because Iranian politicians realize that their country's lifeline، the balm for its wounds، and the strength of its refuge lies in the continuation of reform، especially since it has drained much of its strength in its first decade، due to the ideology they followed in the political approach. Therefore، Iranian politicians wanted in this election to send a torrent of messages، To confirm that they are serious about the policy of moderation، and to reveal the policy they followed in the first decade of the republic، to everyone who was monitoring the political situation، whether from inside or outside، and also to give Ali Akbar Hashemi Rafsanjani the opportunity to implement the policy he followed in his first term، and not to cut it short، To obtain the fruits of this policy by continuing in his position، and from this standpoint I wanted to embark on this study، And I would like to clarify what are the positions of the political parties and movements regarding the candidates? Moreover، are the candidates among those who follow the reformist approach، or in other words، were they supporters of Rafsanjani's policy? Or opponents of it? In addition، did the elections take place in a natural way، free of difficulties and obstacles? Or were there

challenges? All these questions and others will find answers through the folds of this study.

Keywords: (elections, candidates, reformists, competition, opposition, left wing, right wing).

المحور الأول:- موقف الأحزاب والحركات السياسية من المرشحين.

قبل الولوج في حيثيات الموضـــوع الجديد، لا بد من معرفة أن في هذه المدة الزمنية من تاريخ إيران قد سيطرت أحزاب وحركات سياسية موالية بالمطلق للنظام الإيراني والقائمين عليه، إذ فرضت تلك الأحزاب والحركات سطوتها على المشهد السياسي وبقية المشاهد الأخرى سواء أكان اقتصادياً، أم اجتماعياً، أم ثقافياً وغيرها، لا ســيما بعد انتهاء العقد الأول من عمر الجمهورية، والذي حمل في طياته صـــراعاً دموياً في أغلب الأحيان بين أحزاب وحركات ذات توجه إســـلامي مع بقية الأحزاب والحركات ســـواء أكانت ليبرالية، أم شـــيوعية، أم علمانية، أم حتى إســـلامية لا تؤمن بنظرية ولاية الفقيه[١]،لذلك، كان التنافس الســـياســـي في العقد الثاني من تاريخ الجمهورية بين أحزاب وحركات سياسية تنطوي جميعها تحت عباءة الولي الفقيه علي خامنئي[٢]،بعد استحواذها على الساحة الداخلية الإيرانية بالكامل.

مع اقتراب موعد انتخابات رئاسة الجمهورية الدورة السادسة في إيران عام ١٩٩٣،كانت الساحة الانتخابية محددة،إذ أعلنت بعض الأحزاب والحركات الســـياســـية ترشـــيح أعضـــائها للانتخابات الرئاسية،لاسيما بعد أن أعلن رئيس الجمهورية في وقتها علي أكبر هاشمي رفسنجاني[٣]،ترشيحه إلى هذه الانتخابات للدورة الثانية على التوالي[٤].

يعد علي أكبر هاشـــمي رفســـنجاني من أبرز الزعماء الســـياســـيين في إيران من دون منازع وقتها،أعلن ترشـــيحه لمنصـــب الرئاســـة،وهو محســـوب على التيار الإصـــلاحي،كما أعلن أحمد توكلي[٥]،ترشيحه لمنصب الرئاسة أيضاً،وهو شخصية حزبية محسوبة على جناح اليمين،بالإضافة إلى هذا أعلن عبد الله جاسبى[٦]،ترشحه لهذه الانتخابات،إذ يعد الأخير من الشخصيات المحسوبة على تيار الإصلاحيين،فضلاً عن رجب علي طاهري[٧]،الشخصية المحسوبة على الإصلاحيين أيضاً،وعضو سابق في هيئة المؤتلفة الإسلامية،لكن كل من المرشحين الثلاثة لا يقارنون بالنفوذ السياسي والاجتماعي الذي يتمتع به المرشح الأول رفسنجاني[٨].

من المؤكد أن شخصية سياسية مثل علي أكبر هاشمي رفسنجاني لا يمكن مقارنته مع بقية الأسماء المطروحة للتنافس الانتخابي للدورة السادسة،إذ يتمتع رفسنجاني بوزن سياسي،وديني،وثقافي،واجتماعي ثقيل في إيران،وبزغ نجمه منذ النسمات الأولى لتشكيل الجمهورية الإسلامية،وحتى قبل تأسيس الجمهورية أيام الصراع مع نظام الشاه محمد رضا بهلوي،كان أحد الشخصيات السياسية المقربة جداً من الإمام الخميني،إذ كان له دور أساس في جل القضايا التي شهدتها الجمهورية في عقدها الأول،فضلاً عن ذلك،يعد إحدى الركائز المهمة في عهد الإمام الخميني،وحتى بعد رحيله وتزعم علي خامنئي الجمهورية،فكان لرفسنجاني صوت مؤثر في جميع المؤسسات الرسمية الإيرانية.

كانت هذه الانتخابات عكس الانتخابات التي سبقتها،التي فاز فيها علي أكبر هاشمي رفسنجاني في دورته الأولى لرئاسة الجمهورية،أي انتخابات الدورة الخامسة،إذ كانت أغلب الأحزاب والحركات الإسلامية مؤيدة بشكل كبير للمرشح علي أكبر هاشمي رفسنجاني،عكس هذه الانتخابات،أي الدورة السادسة،إذ أظهرت بعض الأحزاب والحركات السياسية معارضتها الشديدة لتجديد الثقة لرئاسة الجمهورية[٩].

تلقى علي أكبر هاشمي رفسنجاني الدعم والتأييد من أحزاب وحركات سياسية مختلفة في انتخابات الدورة السادسة لرئاسة الجمهورية،إذ كانت تلك الأحزاب والحركات ذات تأثير كبير على الشارع الإيراني[١٠]،ومنها جناح اليمين،الذي كان له دور فعال على مجريات الأحداث السياسية،ومن أبرز التشكيلات السياسية الدعمة له،مجتمع العلماء المجاهدين[١١]،الذين عبروا عن ذلك عبر صحيفتهم (سلام) عن دعمهم ومساندتهم للمرشح رفسنجاني لتجديد الثقة له للفوز برئاسة الجمهورية لدورته الثانية،وأيضاً أصطف جمعية المؤتلفة الإسلامية[١٢]،بزعامة حبيب الله عسكر أولادي[١٣]،إلى جانب رفسنجاني في هذه الانتخابات،من خلال نشر بيان حول سياسات الأعوام الأربعة الماضية لمدة رئاسة رفسنجاني الأولى،فضلاً عن دعم مجتمع المهندسين الإسلاميين،ومجمتع الطلبة الإسلاميين على الرغم من انتمائهم إلى جناح اليسار[١٤]،كذلك عبر بهزاد نبوي[١٥]،عضو اللجنة المركزية لمنظمة مجاهدي الثورة[١٦]،بأن الانتخابات الرئاسية إجراء شكلي،موكداً فوز علي أكبر هاشمي رفسنجاني بهذه الانتخابات[١٧]،علاوة على ذلك،أعلن مجتمع مدرسي الحوزة العلمية في قم[١٨]،عن دعمه ومساندته إلى علي أكبر هاشمي رفسنجاني في هذه الانتخابات،وكان من أبرز

الشخصيات الدينية التي أيدت ترشيحه علي مشكيني[١٩]،من خلال التصريح لوسائل الأعلام،بأن رفسنجاني من الشخصيات السياسية البارزة الملتزمة بالإسلام الحقيقي،ومؤمنة بأصول ولاية الفقيه،وخلال مدة رئاسته للدورة الأولى عامي (١٩٨٩-١٩٩٣) بذل جهداً كبيرا في تطور الجانب الاقتصادي للبلاد،ومحاربة الفساد،ووقف إلى جانب الفقراء والمستضعفين[٢٠]،بالإضافة إلى ذلك،صرح العضو البارز في منظمة مجاهدي الثورة بهزاد نبوي،بأنه يبذل قصارى جهده في سبيل نجاح عملية الانتخابات،والوقوف إلى جانب رفسنجاني في هذه الانتخابات [٢١].

تلقى علي أكبر هاشمي رفسنجاني تأييداً منقطع النظير من أغلب أعضاء مجلس الشورى الإسلامي للدورة الرابعة والتي باشر عمله عام ١٩٩٢[٢٢]،إذ أعلن غالبية أعضاء المجلس تأييدهم ومساندتهم إلى علي أكبر هاشمي رفسنجاني،إلا مجموعة قليلة عارضت تجديد الرئاسة له،وهم من اتباع جناح اليسار داخل المجلس،إذ شكل عدد أعضاء المجلس المؤيدين إلى رفسنجاني ما يقارب (١٢٨) عضواً[٢٣].

على عكس الأحزاب والحركات السياسية المنضوية تحت جناح اليمين،فقد كان أغلب تنظيمات جناح اليسار المتمثل بمجتمع العلماء المناضلين[٢٤]،تقف بالضد من تجديد الثقة بعلي أكبر هاشمي رفسنجاني للفوز برئاسة الجمهورية لدورته الثانية،إذ كانت هناك خلافات مع رفسنجاني[٢٥]،لذلك،لم يدعمه بشكل رسمي،وأعلن الأمين العام لمجتمع العلماء المناضلين مهدي كروبي[٢٦]،بأنه يقف على مسافة واحدة من جميع المرشحين،ولم يدعم رفسنجاني في هذه الانتخابات،ودعا في الوقت نفسه الشعب الإيراني للمشاركة الواسعة في الانتخابات[٢٧].

كانت هناك خلافات ما بين أغلب قيادات جناح اليسار وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني قبل الانتخابات،وتعمقت وأزدادت هذه الخلافات مع قرب الانتخابات[٢٨]،إذ ذكر مرتضى نبوي وهو من الشخصيات البارزة في جناح اليسار ،بهذا الخصوص:"إن علي أكبر هاشمي رفسنجاني لم يكن لديه ذلك التأثير القوي في تقدم البلاد وتطويرها في حكومته الأولى،لذلك لازماً على المجتمع أن يتوجه بكثرة لصناديق الاقتراع في الانتخابات القادمة،من أجل التغير"[٢٩].

قبيل إجراء الانتخابات السادسة لرئاسة الجمهورية كانت كل الظواهر السياسية تشير إلى فوز علي أكبر هاشمي رفسنجاني بمنصب الرئاسة،حتى أن علي أكبر ناطق نوري[٣٠]،رئيس مجلس الشورى الإسلامي وقتها،أكد ذلك من خلال حوار له مع جريدة (تهران تايمز)،إذ ذكر أن المرشح علي أكبر

هاشمي رفسنجاني هو المرشح الأوفر حظاً للفوز في الانتخابات الرئاسية المقبلة[٣١]،بالإضافة إلى ذلك،أعلن الولي الفقيه علي خامنئي في يوم ١٨ أيار ١٩٩٣ عن دعمه وإسناده للمرشح علي أكبر هاشمي رفسنجاني[٣٢].

كان هناك فضاءً سياسياً قوي في وسائل الإعلام سواء أكانت مقروءة،أم مرئية،أم مسموعة بأن البرنامج السياسي،والاقتصادي،والثقافي،والاجتماعي الذي رسمته حكومة علي أكبر هاشمي رفسنجاني الأولى في طور التوسع،وهذا البرنامج هو الذي ينهض بالواقع الصعب التي تعيشه إيران،لا سيما بعد المشاكل السياسية،والاقتصادية،والاجتماعية التي عانت منها في العقد الأول من عمر الجمهورية،خصوصاً بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية[٣٣].

قبيل إجراء الانتخابات بشهر التقى علي خامنئي بمجموعة من المسؤولين والمثقفين،وأكد خلال اللقاء بأن الأجواء السياسية في إيران منفتحة على جميع الأصعدة،ولكل الأحزاب والحركات السياسية في إيران[٣٤]،وذكر:"إن استقلال البلاد هو الأهم،والذي تحقق بعد معاناة كبيرة وقعت على الشعب والمسؤولين في البلاد،وبذلوا جهوداً كبيرة في سبيل ذلك،ويجب بذل كل شيء من أجل المحافظة عليه"[٣٥].

يرى الباحث أن الخلافات في وجهات النظر بين الأحزاب والحركات السياسية المنضوية تحت جناح اليسار أو اليمين في جمهورية إيران حول بعض القضايا السياسية،هي خلافات بسيطة،وبالإمكان عدها خلافات بين حزب وأحد،لأن جميع الحركات السياسية العاملة في الداخل الإيراني تسير على خط واحد،وتتجه نحو الهدف الذي تبتغيه القيادة السياسية الإيرانية،لذلك من أجل اظهار المعارضة لمرشح قوي مثل علي أكبر هاشمي رفسنجاني ينبغي أن توجد معارضة ولو بسيطة له،بغية ايصال رسالة للداخل الإيراني،أو للخارج بوجود معارضة سياسية تعمل بشكل حر وسلس لزعماء الجمهورية،ومنهم رفسنجاني.

المحور الثاني:- إجراء الانتخابات وفوز علي أكبر هاشمي رفسنجاني برئاسة الجمهورية ١٢ حزيران ١٩٩٣.

تعد عملية إجراء الانتخابات الرئاسية في إيران من الأمور الطبيعية،والتي أعتاد عليها الشعب الإيراني بشكل دوري،خصوصاً وأن الوضع الداخلي كان يسوده الاستقرار السياسي،والاقتصادي،بعد أن فرض أتباع الولي الفقيه نفوذهم على الساحة الداخلية،وتوطيد العلاقة بينهما،لاسيما خلال هذه

المدة الزمنية،على الرغم من ظهور المعارضة السياسية في بعض الأحيان،لكن تلك المعارضة تبقٍ ضمن دائرة نفوذ أتباع الولي الفقيه،وهذه الانتخابات شأنها بذلك شأن الانتخابات التي سبقتها،أي انتخابات الدورة الخامسة،إذ كان هناك تنافس على منصب الرئاسة بين أحزاب وحركات سياسية تتبع جناح اليسار واليمين المهيمنة على الساحة السياسية الداخلية.

أعلن رئيس مجلس صيانة الدستور[٣٦]،أحمد جنتي[٣٧]،في يوم ١٠ أيار ١٩٩٣،أن المجلس تلقى أوراق ترشيح (١٢٨) شخصاً لانتخابات الرئاسية القادمة في البلاد[٣٨]،وأن المجلس في طور دراسة صلاحية المرشحين للانتخابات[٣٩]،وأنه شديد الحرص على دراسة سير المرشحين،والتي يجب أن تتطابق مع ما جاء في مواد الدستور الإيراني،وأوضح أن المجلس شرع منذ يوم أمس في التباحث بهذا الخصوص،وإبداء الملاحظات المتعلقة في سيرهم الذاتية،وأكد أن المجلس يحتاج لعدة أيام حتى يعلن الأسماء النهائية التي يجيز لها الترشيح للانتخابات الرئاسية،وأضاف إلى إمكانية تمديد المدة القانونية والبالغة خمسة أيام لإعلان أسماء المرشحين،إلى ستة أيام[٤٠].

وبعد تدقيق الأسماء من قبل مجلس صيانة الدستور رفض جميع المرشحين،وسمح إلى (٤) مرشحين فقط لخوض سباق الانتخابات الرئاسية[٤١]،وأعلن ذلك يوم ١٥ أيار ١٩٩٣،والمرشحين الذين أجيزوا لخوض الانتخابات،وهم كل من:علي أكبر هاشمي رفسنجاني،وأحمد توكلي،وعبد الله جعفر علي جاسبي،ورجب علي طاهري،وذكر البيان بعد أن تم تقديم أوراق ترشيح (١٢٨) شخصاً لرئاسة الجمهورية،أيد المجلس (٤) مرشحين فقط،وأشار المجلس على وزارة الداخلية اتخاذ الإجراءات اللازمة خلال (٤٨) ساعة من الآن،وإبلاغ المرشحين للقيام بحملتهم الانتخابية حتى آخر يوم من موعد الانتخابات،والتي كانت مقرر أن تجري في يوم الجمعة المصادف ١٢ حزيران ١٩٩٣ من هذا العام،وأوضح أحمد جنتي أن الانتخابات تجري في جميع أنحاء البلاد،وفي مراكز اقتراع في بعض الدول[٤٢]،من جانبها أعلنت وزارة الداخلية،وهي الجهة المسؤولة عن الانتخابات،وأن الانتخابات تجري يوم ١٢ حزيران ١٩٩٣.

يعد مجلس صيانة الدستور من المؤسسات الفاعلة في إيران،وأحد المؤسسات التي لها دور في نجاح العملية الانتخابية لرئاسة الجمهورية،ومن المهام الموكلة إليه هو تفحص وتنقيح الأسماء المرشحة لرئاسة الجمهورية،بعد أن يقوم المرشح بتقديم أوراق ترشيحه إليه،إذ يقوم المجلس بدراسة سيرة المرشحين،ومدى أهليتهم لهذا المنصب،وبالتأكيد أن أية شخصية غير مؤيدة لزعماء

الجمهورية،أو تختلف في السياسة التي تنتهجها الجمهورية ببنت شفة يعد من الشخصيات غير المؤهلين لخوض التنافس الانتخابي،بالإضافة إلى ذلك في أغلب الدورات الانتخابية يكون المرشحين كثر،لكن المجلس يحصر التنافس الانتخابي بشخصيات قليلة جداً،هذه هي السياسية المتبعة في إيران كما يراها الباحث.

كان المرشح عبد الله جاسبي رئيس جامعة ازاد من مؤيدي سياسة رئيس الجمهورية علي أكبر هاشمي رفسنجاني،فضلاً عن ذلك،كان المرشح الآخر رجب علي طاهري محافظ طهران من مؤيدي سياسة علي أكبر هاشمي رفسنجاني،أما بشأن المرشح الثالث أحمد توكلي فهو المعارض الوحيد لسياسة علي أكبر هاشمي رفسنجاني والمنافس الحقيقي له[٤٣]،لا سيما بعد الحملة الانتخابية التي قادها في وسائل الاعلام،والشارع الإيراني،إذا عول أحمد توكلي على المشاركة الواسعة للشعب في الانتخابات،وأن ذلك يصب في صالحه على حساب رفسنجاني،خصوصاً أنه شن في حملته الانتخابية نقداً شديداً على السياسة الاقتصادية والثقافية التي انتهجتها حكومة رفسنجاني في دورته الأولى لرئاسة الجمهورية (١٩٨٩-١٩٩٣)،واوضح أن تلك السياسة لا تلبي طموحات الشعب الإيراني[٤٤].

يقول سراج الدين ميردامادي المحلل السياسي الإيراني، كان في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٣ فيها تنافساً بين المرشح أحمد توكلي وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني، إذ كان من حزب سياسي واحد، كلاهما من المحافظين، ووجه أحمد توكلي انتقادات لسياسة علي أكبر هاشمي رفسنجاني،واستطاع نشر هذه الانتقادات بين الناس وكسب الأصوات لنفسه في بعض المناطق، لكن بشكل عام كان الجو السياسي والثقافي للمجتمع في ذلك العام مغلقًا للغاية، ولم تتمكن الصحافة من تقديم معلومات واضحة،وكانت وسائل الإعلام التي تأخذ حريتها هي: صحيفة صدى، وصحيفة سيما،اللتان كانتا مملوكتان لشقيق علي أكبر هاشمي رفسنجاني، وهو محمد هاشمي أكبر هاشمي رفسنجاني،إذ استخدم هذه الوسائل في دعم أخيه، وكان الولي الفقيه علي خامنئي يدعم بقوة علي أكبر هاشمي رفسنجاني وسياسته[٤٥].

بدورها عملت بعض الأحزاب والحركات السياسية على بذل جهود كبيرة في سبيل نجاح العملية الانتخابية،إذ ذكر علي أكبر هاشمي رفسنجاني في مذكراته لعام ١٩٩٣،والمعنونة (قوة البناء):"اجتمع قيادة المؤتلفة الإسلامية مع بعض الأحزاب والحركات السياسية يوم ٤ نيسان ١٩٩٣ للتحاور بشأن

العملية الانتخابية لرئاسة الجمهورية،إذ أكد المجتمعون على ضرورة بذل جهود لحث الشعب على المشاركة الواسعة في عملية الاقتراع"[٤٦].

من أجل حث الشعب الإيراني على التوجه للانتخابات،والمشاركة الواسعة،أشار الولي الفقيه علي خامنئي خلال صلاة الجمعة المقامة في العاصمة طهران بتاريخ ٥ حزيران ١٩٩٣ إلى أهمية هذه الانتخابات،ودعا الشعب للتوجه إلى صناديق الاقتراع يوم الانتخابات[٤٧]،وجاء ضمن كلمته:"إن الشعب الإيراني شعب عظيم،ومر بتجارب وتحديات كثيرة،وامتحانات متعددة،وطالما كان هناك تعاون وتعاضد بين أبناء الشعب لتحمل المسؤولية،واليوم أيضاً لدينا اختبار جديد،وهو علينا الحضور لاختيار رئيس الجمهورية،وأن يكون حضورنا فاعل في هذا الجانب"،وأسرد قائلاً:"المهم أن نختار اختياراً مناسباً،لا سيما أن السلطة التنفيذية من السلطات المهمة في البلد،ويقع على عاتقها مسؤولة كبيرة،...وأن الاعداء يتربصون بنا،خصوصاً أنهم يبذلون اليوم جهود كبيرة من أجل افشال مشروع الانتخابات الرئاسية،من خلال دعوات المنافقين عبر الراديو الذي يبث في بعض مناطق إيران"[٤٨].

ذكر علي أكبر هاشمي رفسنجاني في مذكراته المعنونة (حياة هاشمي رفسنجاني وأوقاته) في يوم ٣٠ أيار ١٩٩٣ من أجل الاطمئنان على الفوز برئاسة الجمهورية،إذ قال:"إن المعاون الأول لرئيس الجمهورية دكتور حسن حبيبي اجرى استطلاعا على الانتخابات الرئاسية المقبلة في البلاد،وأكد لي بأني أحصل على ما يقارب (٨٠%) من أصوات الناخبين،وأن الفوز بالرئاسة مضمون بنسبة كبيرة"[٤٩].

من خلال الدعم والإسناد الذي لقاه علي أكبر هاشمي رفسنجاني قبيل الانتخابات من مختلف الأحزاب والحركات السياسية،فضلاً عن الشخصيات المهمة في إيران من مسؤولين ورجال دين،وحتى من بعض المرشحين معه لرئاسة الجمهورية هم من المؤيدين لسياسته،فقد كان ضامن الفوز وبنسبة كبيرة جداً،خصوصاً وأن المرشح الأقوى لمنافسته وهو أحمد توكلي لم يحظ بدعمٍ كافٍ من الفئات الأعلى التي تم ذكرها،ولا من الشارع الإيراني بنسبة كبيرة كما هو عليه رفسنجاني،لذلك كانت الانتخابات تحصيل حاصل لفوز الأخير برئاسة الجمهورية،وتجديد الثقة له لدورة ثانية.

جرت الانتخابات يوم ١٢ حزيران ١٩٩٣،وأوضح مجلس صيانة الدستور أن على وزارة الداخلية إعلان نتائج الانتخابات في مدة تتراوح ما بين (٧-١٠) أيام،وبعدها يقوم المجلس بتهيئة الأمور

اللازمة لتنصيب الفائز بالانتخاب من خلال المراسيم التي نص عليها الدستور الإيراني،وبحضور الولي الفقيه أو الممثل عنه في جلسة التنصيب[٥٠].

أعلنت وزارة الداخلية أن عدد الذين يحق لهم الانتخاب من الشعب الإيراني (٣٣,١٥٦,٠٥٥) ناخباً،وقد ادَى الانتخاب ما يقارب (١٦,٧٦٩,٧٨٧) ناخباً،إذ كانت نسبة المشاركة (٥٠,٥%)[٥١]،وفاز فيها المرشح علي أكبر هاشمي رفسنجاني،إذ حصل على (١٠,٥٥٣,٣٤٤) صوتاً،أي على نسبة (٦٣%)،وبذلك أصبح رئيساً للجمهورية للدورة الثانية،وجاء في المركز الثاني أحمد توكلي بحصوله على (٣،٩٧٦،١٦٥) صوتاً أي ما يعادل (٢٣،٣%)،وجاء في المركز الثالث عبد الله جاسبي بحصوله على (١،٥١٥،٦٣٢) صوتاً،أي على نسبة (٩%)،وجاء في المركز الأخير رجب علي طاهري،إذ حصل على (٤٠١،٥٧٩) أي ما يعادل (٤،٢%) من الأصوات[٥٢].

أعلنت صحيفة (اطلاعات) أن الانتخابات جرت في عموم إيران،وكان عدد الصناديق ما يقارب (٢٧٠,٠٨٠)،كذلك بلغ عدد مراكز الاقتراع الرئيسة (٦٢٠) في عموم البلاد،إذ بلغ عدد المصوتين في العاصمة طهران وحدها (٣,٣٩٠,٠٠٠)[٥٣].

بهذه النسبة من الأصوات التي حاز عليها علي أكبر هاشمي رفسنجاني أصبح رئيساً لجمهورية إيران الإسلامية لدورتها السادسة،وقد كان فوزه فوزاً مريحاً،من دون الدخول في تجاذبات أو معاناة السياسة،وخوض النزاعات والصراعات الإعلامية مع بقية المرشحين للرئاسة،بل كانت جميع التوقعات تشير إلى فوزه بأريحية مطلقة،وفعلاً حصد فوزاً جيداً،أهلَه لتجديد الثقة مرة أخرى برئاسة الجمهورية.

المحور الثالث:- مراسيم تنفيذ حكم رئاسة الجمهورية ٤ آب ١٩٩٣.

بعد أن ضمن علي أكبر هاشمي رفسنجاني فوزه برئاسة الجمهورية في الاقتراع العام الذي حصل في ١٢ حزيران ١٩٩٣،وبغية إكمال المراسيم الرسمية لتولي منصب الرئاسة،فعليه أن يحصل على التكليف الرسمي من الولي الفقيه علي خامنئي،وبعد ذلك يأتي الدور لتأدية اليمين الدستوري داخل مجلس الشورى الإسلامي،ليصبح مكلفاً بشكل قانوني وبحسب ما نص عليه القانون الإيراني،ثم يقوم بتشكيل كابينته الوزارية،وعرضها على مجلس الشورى لنيل الثقة.

جاءت الخطورة الثانية بعد الانتخابات لتنصيب علي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيساً للجمهورية،في يوم ٤ آب ١٩٩٣،بصدور أمر التكليف من الولي الفقيه علي خامنئي،إذ جرت المراسيم في حسينية الإمام الخميني[٥٤]،بطهران،وحضر عدد من الشخصيات السياسية البارزة في

البلاد،وبمقدمتهم الولي الفقيه علي خامنئي،فضلاً عن أحمد خميني[٥٥] [٥٦]،علاوة على ذلك،حضر رئيس مجلس الشورى الإسلامي علي أكبر ناطق نوري،ورئيس السطلة القضاء محمد يزدي[٥٧]،وممثل المرجع لطفي الله الصافي الكلبايكاني[٥٨]،وأعضاء مجلس صيانة الدستور،وممثلون عن مجلس الخبراء،وأعضاء من مجمع تشخيص مصلحة النظام،وعن مجلس الشورى الإسلامي،ومستشارو القائد العام للقوات المسلحة،وكبار قادة القوات المسلحة،والعديد من الوزراء والمحافظين،وأعضاء المجلس الأعلى للثورة الثقافية،وممثلون عن الأكاديميين،وبعض أسر شهداء الثورة،ومسؤولوُ الإذاعة والتلفزيون،ووسائل الإعلام الأخرى،وممثلون من دول أجنبية،وسفراء بعض الدول،ومسؤولو الانتخابات في وزارة الداخلية،ومجلس صيانة الدستور[٥٩].

ذكر علي أكبر هاشمي رفسنجاني بهذا الخصوص:"في يوم تنفيذ حكم رئاسة الجمهورية ذهب إلى مكتب الولي الفقيه علي خامنئي،قبل وصول أي مسؤول هناك،من أجل التحضير للجلسة،ومناقشة الأمور التي يتم العمل بها بالتشاور مع علي خامنئي،وتم الاتفاق على أن تكون هناك كلمة للافتتاح،وعزف النشيد الوطني،ثم قراءة القرآن،وبعده تقرير وزير الداخلية،ثم قرأءة الحكم من قبل أحمد خميني بعد استلامه من الولي الفقيه علي خامنئي،ثم كلمة علي خامنئي،ثم كلمة الختام لي"[٦٠].

نفذ حكم تسلم علي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيساً لجمهورية إيران في ٤ آب ١٩٩٣،إذ بدأ الحفل بعزف النشيد الوطني للجمهورية الإسلامية الإيرانية،ثم تلاوة عدة آيات قرآنية،وبعدها قام وزير الداخلية عبد الله نوري في الدورة الأولى لحكومة رفسنجاني،بتقديم تقرير مفصل عن الانتخابات الرئاسية للدورة السادسة،فضلاً عن عرض نص أوراق اعتماد رئيس الجمهورية رفسنجاني،مصادقا عليها من لدى مجلس صيانة الدستور[٦١].

بعدها قام أحمد خميني بقراءة نص الحكم الصادر من الولي الفقيه علي خامنئي،وجاء فيه،"أنا ممتن لله العظيم،الذي بقوته نجحت الأمة الإيرانية العظيمة في رفع رأسها عالياً،وصممت على إجراء انتخابات رئاسية أخرى،بمحض الإرادة الوطنية"[٦٢]،وأورد في موضع آخر،"أنفذ رأي الأمة،وأعين علي أكبر هاشمي رفسنجاني رئاسة للجمهورية الإسلامية الإيرانية،ومن الواضح أن تنفيذ هذا الجانب مثل رأي الأمة،وإن رئيس الجمهورية يسير على نفس الصراط،والنهج القوي،الذي أمضوا سنوات حياتهم المباركة في مراحلها الثوروية،أي طريقة الدفاع عن الإسلام المحمدي،والسعي لتحقيق حكم القرآن

الكامل،واتباع الشريعة،ورعاية المحرومين،والمظلومين،ومحاولة القضاء على الفقر والتمييز،وإرساء العدالة الاجتماعية،والالتزام بالمبادئ المستدامة للثورة الإسلامية،والتي ستكون بالطبع على هذا النحو دائمًا"[٦٣].

ووجه علي خامنئي حديثه إلى رئيس الجمهورية علي أكبر هاشمي رفسنجاني،وأسرد،"وأنتهز هذه الفرصة،لأنصح الرئيس الكريم،وأخي،باتباع نصيحة جميع الأنبياء،والقديسين المؤمنين،أي مراعاة التقوى وتجاهل الزينة الدنيوية،والاستمرار في ذكر الله،وأن يدرك أن جميع القوى المادية ليست ذات أهمية أمام قوة الله الكاملة،واللطف مع خدام الله،وحسن سيره مع الناس؛وخاصة الفئات الضعيفة،التي دائما ما تكون القوى في مسرح الثورة،وأن يحافظ على موقفه الثابت ضد الأعداء والمعارضين والمسيئين،وكذلك اختيار المسؤولين الذين تتوفر فيهم المعايير الإسلامية الحقيقية،ولديهم الصمود،والقوة الذهنية،والمثابرة"[٦٤].

تتماشى النقاط التي ذكرها الولي الفقيه علي خامنئي في المرسوم الرئاسي مع تجديد الثقة بعلي أكبر هاشمي رفسنجاني للرئاسة لدورته الثانية لرئاسة الجمهورية،ودفعت لممارسة المزيد من الدقة والحساسية في اختيار تشكيلته الوزارية الجديد،إذ كان الهدف منها،التلاحم بين النظام السياسي والاجتماعي في البلاد،ومنع زيادة الفجوة الطبقية،وتنفيذ مبدأ الرفاهية العامة بين مختلف طبقات المجتمع[٦٥].

طالب علي خامنئي من علي أكبر هاشمي رفسنجاني التقوى وذكر الله مع الناس،وخاصة الفئات الضعيفة والمحرومة،وحسن المعاملة والسلوك،وأن يعمل بجهد كبير لبناء البلد،بالإضافة إلى توفير الروح الثورية لدى المجتمع،والحفاظ على نفس الحزم والصورة العظيمة والمذهلة للثورة،بحيث يمكن تقديم نظام الجمهورية الإسلامية للعالم على أنه نموذج إسلامي،وتجربة مرغوبة[٦٦].

شكر علي أكبر هاشمي رفسنجاني من جانبه في الكلمة التي ألقاها في يوم تنفيذ حكمه الولي الفقيه علي خامنئي،على جهوده في انجاح عملية الانتخابات،ثم استطرد قائلاً:"إن هذا المسؤولية الملقاة على عاتقي مسؤولية كبيرة،وينبغي علي أداءها بشكل جيد،نحن ندرك جيداً بأن أعداء الجمهورية الإسلامية يتربصون بها،ويحاولوا بشتى الوسائل والطرق أن يمدوا سمومهم إلى داخل بلادنا،لكن لم يستطيعوا،ولم تتوفر لهم الظروف الملائمة لتحقيق أهدافهم،أن الخراب الذي حل في الأعوام الأولى للثورة،والحرب التي شنت علينا لم تمحوا من ذاكرتنا،وهي أمر راسخ في أذهاننا،وقد

مرَ البلد بأزمات اقتصادية كبيرة،خسرت البلد خلالها آلاف المليارات من الدولارات،فضلاً عن أننا خسرنا الكثير من القادة الشجعان،لذلك يجب علينا أن نتوحد ونتكاتف حتى لا يستطيع العدو اختراقنا مرة أخرى"[٦٧].

بعد أن تم تنفيذ حكم رئاسة الجمهورية من قبل الولي الفقيه علي خامنئي لعلي أكبر هاشمي رفسنجاني بشكل رسمي،جاء الدور للأخير لإداء القسم داخل مجلس الشورى الإسلامي،وجرت مراسيم ذلك يوم ٥ آب ١٩٩٣ كرئيس للبلاد،بحضور محمد يزدي رئيس القضاء[٦٨]،إذ ذكر هاشمي ذلك اليوم في مذكراته،قائلاً:"في ذلك اليوم ذهبت الساعة الثامنة صباحاً إلى مجلس الشورى الإسلامي من أجل أداء اليمين الدستوري كرئيس للجمهورية،بعد ترديد القسم،تحدث رئيس السلطة القضائية بشكل مختصر عن المهمة الموكلة لي،ثم جرى اجتماع مع بعض أعضاء مجلس الشورى للتباحث باختيار الوزراء الجدد"[٦٩].

بحسب المادة (١٣٣) من الدستور الإيراني على رئيس الجمهورية بعد إداء يمين القسم[٧٠]،تقديم تشكيلةَ الوزارية،بالإضافة إلى برنامجه الحكومي إلى مجلس الشورى الإسلامي،من أجل اطلاع الأعضاء عليه،والتصويت على الوزراء[٧١].

قام علي أكبر هاشمي رفسنجاني باختيار أعضاء حكومته،وغالبيتهم من جناح اليمين،من الموالين إلى جمعية المؤتلفة الإسلامية،ما واجه نقد حاد من جناح اليسار،وكذلك بعض شخصيات جناح اليمين خارج المؤتلفة الإسلامية[٧٢].

قام علي أكبر هاشمي رفسنجاني بإرسال تشكيلته الوزارية إلى رئاسة مجلس الشورى الإسلامي يوم ٩ آب ١٩٩٣،بغية عرضها على أعضاء المجلس من أجل نيل الثقة،،وجاء في الرسالة التي بعثها إلى رئيس مجلس الشورى علي أكبر ناطق نوري:"بحسب المادة (٨٧) والمادة (١٣٣) من الدستور الإيراني،ينبغي على رئيس الجمهورية عرض تشكيلته الوزارية على مجلس الشورى الإيراني من أجل نيل الثقة"[٧٣]،عرض علي أكبر ناطق نوري التشكيلة الوزارية على أعضاء مجلس الشورى يوم ٢٠ آب ١٩٩٣،،ونالت الثقة،وصوت أعضاء مجلس الشورى في ذلك اليوم[٧٤].

بعد تصويت مجلس الشورى الإسلامي على وزراء علي أكبر هشمي رفسنجاني،أكد على أن حكومته ملتزمة بتطوير المنهاج السياسي،والاقتصادي،والثقافي التي سارت عليه حكومته الأولى،وأنه

يبذل جهوداً كبيراً في سبيل العبور بالبلاد إلى بر الأمان،والنهوض بواقعها،مما تعانيه،لاسيما ما مرت به من ظروف صعبة وعصيبة في عقدها الأول(٧٥).

تأسيسا على ما تقدم،نال علي أكبر هاشمي رفسنجاني ما يطمح إليه،بتجديد الثقة له برئاسة الجمهورية،وعليه كان يفكر جليا بالجنوح بإيران نحو التطور السياسي،والاقتصادي،والاجتماعي الذي رسم مساره في دورته الأولى،وكانت لديه رغبة جامحة في تكملة ذلك المسار،باتباع سياسة براغماتية لا تحفل كثيراً بالنقاء الأيديولوجي،وكان يدرك تماماً لا بد من لجام يضبط إيقاع الأيديولوجية التي سارت عليها دولته في عقدها الأول،وعد ذلك أمراً واجباً لا مناص من تحقيقه،لذلك،كان من أوائل الذين وضعوا مضمار الانفتاح السياسي،والاقتصادي،والثقافي،والاجتماعي سواء أكان على المستوى الداخلي أم على المستوى الخارجي،وبذلك أضحى من الرعيل الأول للتيار الإصلاحي الإيراني،أو من الممكن أن يقال هو الذي وضع حجر الزاوية لذلك التيار.

الخاتمة

بعد الانتهاء من دراسة انتخاب علي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيساً للجمهورية الإسلامية الإيرانية ٤ آب ١٩٩٣،توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج،يمكن عرض أبرزها على النحو الآتي:

- إدامة الشخصيات التي تعد من الرعيل الأول في هرم السلطة،وعدم فسح المجال للفئات الأخرى من الوصول إليها،لذلك يعد علي أكبر هاشمي رفسنجاني من المنخرطين في العمل السياسي بالجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ بواكير بزوغ نجمها الأول،وكان يدلو بدلوه في مختلف القضايا السياسية،والاقتصادية،والاجتماعية وغيرها،وله صوت مسموع،وشأن كبير سواء عند مؤسس الجمهورية الإمام الخميني أو الشخصيات المهمة الأخرى.
- وقوف أغلب الأحزاب والحركات السياسية الإسلامية في صف مرشح رئاسة الجمهورية علي أكبر هاشمي رفسنجاني،إذ ابدى تيار اليسار مساندة ودعم بجميع تشكيلاته وصنوفه للوقوف مع رفسنجاني في الانتخابات،بالإضافة إلى بعض التشكيلات الحزبية من جناح اليمين أيضاً،إذ تمخض موقفها بدعم رفسنجاني،على الرغم من معارضة القيادة الرئيسة لتيار اليمين لتولي رفسنجاني زمام السلطة،والجدير بالذكر أن التيارين اليسار واليمين هم الذين يقودون العملية السياسية في إيران وقتها.

- لقي أصوات ونداءات القيادات الإسلامية آذانا صاغية لدى جمهورها،إذ سوقت تلك القيادات شعاراتها،لضرورة فوز علي أكبر هاشمي رفسنجاني في انتخابات الدورة السادسة لرئاسة الجمهورية،وفعلاً كانت لها ما أرادت،من دون أية معاناة،أو إرهاصات سياسية مزعجة.
- اتخذت الأحزاب والحركات السياسية الإسلامية نهجاً سياسياً جديداً عما كانت تسير عليه في السابق،وأضحت تتسع في نهجها الجديد رويداً رويداً،من خلال إبداء المعارضة السياسية لشخصيات إسلامية مقربة من الولي الفقيه علي خامنئي،إذا أظهرت هذه الانتخابات وجود معارضة تقف بالضد من ترشيح علي أكبر هاشمي رفسنجاني لمنصب الرئاسة عكس بقية الدورات الانتخابية.
- كان علي أكبر هاشمي رفسنجاني تواقا بالاستمرار برئاسة الجمهورية لدورة ثانية،بعد فوزه بالدورة الخامسة والتي جرت عام ١٩٨٩،إذ كانت تظهر على سياسته ملامح التروي والانفتاح السياسي،والاقتصادي،والاجتماعي،والثقافي في التعامل داخل الحدود الجغرافية لدولته،أو في التعامل الخارجي مع بقية الدول،ما نتج عن تلك السياسة تيار سياسي،أضحى له شأن مهم في المعادلة السياسية الإيرانية هو التيار الإصلاحي،ويعد هذا التيار مستوحى من أفكار ونهج رفسنجاني نفسه.
- أظهرت الدراسة أن المرشحين لانتخابات رئاسة الجمهورية جلهم من مؤيدي علي أكبر هاشمي رفسنجاني،أي بمعنى آخر وجودهم في المعادلة الانتخابية مجرد أرقام،من دون أن تكون لهم طموحات حقيقية لنيل رئاسة الجمهورية،ولكن وجودهم لتمشية العملية الانتخابية بالطرق السليمة والرسمية أمام أنظار المراقبين المحلين والدوليين،وإذا استثنينا من تلك المعادلة فقط مرشح واحد وهو أحمد توكلي،فقد كانت لديه الرغبة لمنافسة رفسنجاني،لكن كل الدلائل كانت تشير ترجيح كفة الأخير في النزال الانتخابي،وفعلاً،تسيَد رفسنجاني صناديق الاقتراع،ونال ما يصبو إليه.

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية – جامعة بابل

انتخاب علي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيساً للجمهورية الإسلامية الإيرانية ٤ آب ١٩٩٣

المصادر

أولا – الكتب الوثائقية

- النص الكامل لدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية،دار الهدى الثقافية والفنية للنشر الدولي،الطبعة الثالثة،طهران،٢٠١٢.

ثانياً– المذكرات

- سيد محمد كيميافر،خاطرات حبيب عسگر اولادى،مركز اسناد انقلاب اسلامى،تهران،١٣٨٩.
- زهرا سيد روحانى،هاشمى رفسنجانى،صلابت سازندگى،خاطرات سال ١٣٧٢،دفتر نشر معارف انقلاب،١٣٩٥.
- مرتضى مير جار،خاطرات على اكبر ناطق نوري،انتشارات مركز انقلاب إسلامي،تهران،١٣٨٥.

ثالثاً– الرسائل والأطاريح الجامعية

- جاسم فاخر،تطور الفكر السياسي لدى الشيعة الاثني عشرية في عصر الغيبة،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم السياسية،الجامعة الأكاديمية العربية في الدنمارك،٢٠٠٨.
- نصيب عتيقة،النظام السياسي في إيران،رسالة ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر (بسكرة)،الجزائر،٢٠٠٨.
- وفاء عبد المهدي راشد الشمري،الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومقومات نشؤها (١٩٧٩–١٩٨٠) دراسة تاريخية،اطروحة دكتوراه،كلية التربية،الجامعة المستنصرية،٢٠١٦.

رابعا– الكتب العربية

- أحمد فليح حسين الجبوري،التطورات السياسية الداخلية في إيران (١٩٨١–١٩٨٩)،مطبعة الكتاب،بغداد،٢٠١٩.
- تجمع عشاق الولاية، الشمس الساطعة (لمحة خاطفة من حياة وجهاد اية الله السيد الخامنئي)،تجمع عشاق الولاية،د.م،٢٠٠٧.

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية – جامعة بابل

انتخاب علي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيساً للجمهورية الإسلامية الإيرانية ٤ آب ١٩٩٣

خامساً – الكتب الفارسية

- ينظر :صادق زيبا كلام وفرشته سادات اتفاق فرو،هاشمی بدون روتوش،انتشارات روزنه،تهران،١٣٨٧.
- مؤسسه فرهنگ هنری قدر ولایت،مردان جمهور :نگاهی به ده دوره انتخابات ریاست جمهوری اسلامی ایران،تهران،١٣٩٢.
- سعید برزین،جناح بندی سیاسی از دهه ١٣٦٠ تا دوم خرداد ١٣٧٦،نشر مرکز،تهران،١٣٧٧.
- سعید میرزایی،کارنامه حجت الاسلام هاشمی رفسنجانی،(نقد وبررسی افکار وعملکرد سیاسی،اقتصادی،وفرهنکی،جلد اول،مؤسسه فرهنکی هنری قدر ولایت،تهران،١٤٠٢.
- صادق سلیمی بنی ایت مظفری،جامعه روحانیت مبارز،پژوهشکده تحقیقات اسلامی،قم،١٣٨٨.
- أکبر خوش زاد،مجلس شورای دوری اول،مرکز اسناد انقلاب اسلامی،تهران،١٣٨٦.
- عباس شادلو،اطلاعاتی درباره احزاب وجناح های سیاسی ایران امروز،نشر وزراء،چاب چهار،تهران،١٣٨٧.
- محسن صالح،جامعة مدرسین حوزة علمیة قم از آغاز تاکنون،جلد دوم،مرکز اسناد انقلاب اسلامی،تهران ١٣٨٥.
- سید قادری،خمینی روح الله زندکیناوه امام خمینی بر اساس اسناد وخواطرات وخیال،مؤسسة تنظیم ونشر اثار امام خمینی،چاپ،دوم،تهران،١٣٧٩.
- دبیر خانه مجلس خبرگان رهبری،خبرگان ملت– شرح حال نمایندگان مجلس خبرگان رهبری،جلد اول،تهران،١٣٧٩.
- جمعی از پژوهشگران حوزه علمیه،کلش ابرار،معروف،چاپ دوم،قم،١٣٨٢.
- علی دارابی،جریان شناس سیاسی در ایران،سازمان انتشارات پژوهشگاه فرهنگ واندیشه اسلامی،چاپ نهم،تهران،١٣٩٠.
- علی دوانی،نهضت روحانیون ایران،جلد اول،بی انتشار،چاپ دوم،تهران،١٣٧٧.
- مسعود شهرام منیا،وعلی تدین راد،سیاست دردهه هفتاد (اندیشه وعملکرد جناح های سیاسی)،مرکز اسناد انقلاب اسلامی،تهران،١٤٠٣.
- ازاده،نجواهای نجمیبانه– نقد نظام جمهوری اسلامی ایران ورهبران (نامه ها،نوشتار ها،گفتارها)،به امید انتشار رسمی،بی.جا،١٣٩٠.

- يحيى فوزى،سياسى اجتماعى بعد از انقلاب اسلامى در ايران (١٣٥٧-١٣٨٠)،جلد دوم،مؤسسه ونشر عروج،چاپ سوم،تهران،١٣٩٢.
- فرآورده هاى خبرى وتوليدات پژوهشى در بخش هاى زير در دسترس است:سايت خبر گزارى صدا وسيما (سرويس پژوهش)،بررسى رخداد هاى ايران پس از انقلاب اسلامى (١٥) (سال پانزدهم انقلاب ١٣٧٢)،تهران،١٣٧٢.
- محمود فاضلى بيرجندى،از مهدى بارزگان تا حسن روحانى كابينه هاى در جمهورى اسلامى ايران،نشر پايان،تهران،١٣٩٣.

سادساً- الكتب الانكليزية

- R.Abrahamian،structural causes of the Iranian Revolution "Merip Reports،new york،1980.

سابعاً- الموسوعات

- شاكر كسرائي،إيران الأحزاب والشخصيات السياسية (١٨٩٠-٢٠١٣)،رياض الريس للكتب والنشر،لندن،٢٠١٤.
- محمد وصفي أبو مغلي،دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة،مركز دراسات الخليج العربي،البصرة،١٩٨٣.

ثامناً – المجلات،والصحف باللغة الفارسية

١- الصحف

- روزنامه اطلاعات،مؤرخه ١٣٧٢.
- روزنامه ايران،مورخه ١٣٨٩.
- روزنامه رسالت،مورخه ١٣٧٢.
- روزنامه همشهري،مورخه ١٤٠٤/١/٢١.

٢- المجلات

- وحيد سناني،وسارا اكبرى،بررسى مناسبات بازار سنتى وساخت سياسى در دوره هاشمى رفسنجانى (١٣٦٨-١٣٧٦)،فصلنامى علمى رهيافت هاى سياسى وبين المللى،دوره ١٣،شماره ١،بى.جا،١٤٠٠.

تاسعاً- الانترنت

- https://www.leader.ir/fa/content/٨٨٥
- https://www.magiran.com/article
- https://www.tabnak.ir/fa/tags//٢/٤٦٣

---

[١]() ولاية الفقيه:وهي نظرية دينية سياسية ظهرت لأول مرة في فكر الملا أحمد النراقي الكاشاني المتوفي عام ١٨٢٩،ثم تبناها الإمام الخميني في كتاب (ولاية الفقيه) الذي صدر عام ١٩٧٠،طبقها عملياً بعد إعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩،بعد أن نصت المادة (٥) من الدستور الإيراني في زمن غياب الإمام المهدي (عجل الله فرجه الشريف) تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الإمام العادل،ويجب على الشعب الامتثال إلى أوامره وطاعته ومن يخالف أوامره فهو يخالف إمام الزمان طبقاً لرؤية مؤيدي النظرية من الشيعة الاثني عشرية،للمزيد من التفاصيل،ينظر :جاسم فاخر،تطور الفكر السياسي لدى الشيعة الاثني عشرية في عصر الغيبة،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم السياسية،الجامعة الأكاديمية العربية في الدنمارك،٢٠٠٨،ص ص٩-١١؛وفاء عبد المهدي راشد الشمري،الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومقومات نشؤها (١٩٧٩-١٩٨٠) دراسة تاريخية،اطروحة دكتوراه،كلية التربية،الجامعة المستنصرية،٢٠١٦،ص ص١٥٢-١٧٢.

[٢]() علي خامنئي:ولد في مدينة مشهد عام ١٩٣٩،أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها،ثم التحق لدراسة العلوم الدينية،بدأ العمل السياسي مع الإمام الخميني عام ١٩٦٣،وبعد انتصار ثورة عام ١٩٧٩ كان أحد مؤسسي الحزب الجمهوري الإسلامي،ثم تولى منصب إمام جمعة طهران عام ١٩٧٩،ثم عين مساعد لوزير الدفاع في حكومة بأزرگإن عام ١٩٧٩،ثم بعدها تدرج في العديد من المناصب الحكومية حتى أصبح رئيساً للجمهورية عام ١٩٨١،وبعد وفاة الإمام الخميني عام ١٩٨٩ أنتخب من قبل مجلس الخبراء مرشداً أعلى للجمهورية الإسلامية ولا يزال يتولى هذا المنصب،للمزيد من التفاصيل، ينظر :محمد وصفي أبو مغلي،دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة،مركز دراسات الخليج العربي،البصرة،١٩٨٣،ص٥٥ ؛تجمع عشاق الولاية ،الشمس الساطعة (لمحة خاطفة من حياة وجهاد اية الله السيد الخامنئي)،تجمع عشاق الولاية،د.م،٢٠٠٧،ص ص٥-٢٦.

[٣]() علي أكبر هاشمي رفسنجاني:ولد في محافظة كرمان عام ١٩٣٤،درس في الحوزة العلمية في مدينة قم المقدسة،كان من الطلبة البارزين من أنصار الإمام الخميني،شكل قبل الثورة بالتعاون مع بعض رجال الدين مجتمع العلماء المقاتلين،وكان ضمن المؤسسين للحزب الجمهوري الإسلامي،ترأس عدداً من المناصب المهمة في الدولة منها،وزيراً للداخلية عام ١٩٧٩ ورئيساً لمجلس الشورى الإسلامي (١٩٨١-١٩٨٩) ورئيساً للجمهورية عام (١٩٨٩-١٩٩٧)،للمزيد من التفاصيل،ينظر :صادق زيبا كلام وفرشته سادات اتفاق فرو،هاشمى بدون روتوش،انتشارات روزنه،تهران،١٣٨٧.

[٤]() مؤسسه فرهنگ هنرى قدر ولايت،مردان جمهور :نگاهى به ده دوره انتخابات رياست جمهورى اسلامى ايران،تهران،١٣٩٢،ص١٥٤.

[٥]() أحمد توكلي:ولِد في مدينة بهشهر الإيرانية عام ١٩٥١،درس الابتدائية والثانوية في مسقط رأسه،في عام ١٩٦٩ بدأ دراسة الهندسة الكهربائية في جامعة بهلوي (جامعة شيراز حاليًا)،تم طرده من الجامعة عام ١٩٧١؛بسبب الأنشطة السياسية التي كان يقوم بها،مثل الإضرابات،وتعطيل المحاضرات،وتوزيع منشورات ضد النظام البهلوي،ولهذا السبب تم اعتقاله وسجنه مرات عدة،أثناء دراسته في جامعة شيراز التقى ببعض أعضاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية،وارتبط بهذه المنظمة عن طريق آغا سيد رضا ديباج،بعد انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ كان رئيسًا لشرطة المدينة بهشهر،ورئيسًا للجنة الثورية الإسلامية فيها،أصبح ممثلاً عن أهالي بهشهر وفي الدورة الأولى لمجلس الشورى الإسلامي (١٩٨٠-١٩٨٤)،وعضواً في هيئة رئاسة المجلس،أصبح وزيراً للعمل والمتحدث باسم حكومة مير حسين موسوي التي تشكلت عام ١٩٨١،للمزيد من التفاصيل،ينظر : https://www.tabnak.ir/fa/tags/٤٦٣/٢/

[٦]() عبدالله جاسبي،ولد في مدينة طهران عام ١٩٤٤،في سن السابعة من عمره دخل مدرسة الابتدائية،أنهى دراسته الثانوية في معهد طهران للفنون الجميلة،وبعد حصوله على الدبلوم،أكمل درجة البكالوريوس في الهندسة الصناعية،تخرج عام ١٩٦٦،أصبح استاذا في جامعة العلوم والتكنولوجيا،وفي عام ١٩٧٧ دخل السلك العسكري بحسب الخطة التي وضعها أعضاء الهيئة التدريس بالجامعة لإكمال خدمته العسكرية،وقضى ١٣ أسبوعاً في الحامية العسكرية فرح آباد في طهران،إلى جانب دراسته الثانوية والجامعية،كان يُدرّس العلوم الشرعية والأساسية في المدة المسائية في المدرسة المهدية بطهران،بعد انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ أصبح رئيس جامعة أزادي الإسلامية منذ تأسيسها عام ١٩٨٢م،ونائب رئيس الوزراء للخطط والبرامج خلال مدة رئاسة محمد علي رجائي عام ١٩٨١،وعضو المجلس الأعلى للثورة الثقافية بموجب مرسوم الإمام الخميني عام ١٩٨٨،وعضو مجلس أمناء جامعة أزادي الإسلامية منذ عام ١٩٩٢،للمزيد من التفاصيل،ينظر :روزنامه همشهري،مورخه ١٤٠٤/١/٢١.

[٧]() رجب علي طاهري:ولد في مدينة كازرون عام ١٩٣٦،هاجر إلى طهران،بدأ نشاطه السياسي وعمره ١٤ عاما،وكان أحد أعمدة الحركة الطلابية خلال هذه الأعوام،ثم انضم إلى النضال الإسلامي المناهض للنظام البهلوي،وكانت تربطه علاقة وثيقة مع آية الله طالقاني،وكان من المؤيدين لحركة محمد مصدق (١٩٥١-١٩٥٣)،بعد انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ أسس الحرس الثوري في فارس،وتولى مسؤوليته لمدة محددة،أصبح عضوًا في المجلس الثوري الذي تشكل بعد اسقاط النظام البهلوي عام ١٩٧٩،واحد مؤسسي حزب الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩،ثم أصبح ممثل لكازرون في الدورة الأولى لمجلس الشورى الإسلامي (١٩٨٠-١٩٨٤)،وكان أول شخص في مجلس الشورى يثير قضية عدم كفاءة أبو الحسن بني صدر السياسية،كانت له علاقة جيدة ووثيقة مع كبار الشخصيات علي أكبر هاشمي رفسنجاني،وعلي خامنئي وغيرهم،للمزيد من التفاصيل،ينظر :روزنامه همشهري،مورخه ١٤٠٤/١/٢١.

[٨]() سعيد برزين،جناح بندى سياسى از دهه ١٣٦٠ تا دوم خرداد ١٣٧٦،نشر مركز،تهران،١٣٧٧،ص٧٤.

[٩]() سعيد ميرزايى،كارنامه حجت الاسلام هاشمى رفسنجانى،(نقد وبررسى افكار وعملكرد سياسى،اقتصادى،وفرهنكى،جلد اول،مؤسسه فرهنكى هنرى قدر ولايت،تهران،١٤٠٢،ص٣٩٥.

[١٠]() مؤسسه فرهنگ هنرى قدر ولايت،بيش منبع،ص١٥٤.

[١١]() مجتمع العلماء المقاتلين:تأسس عام ١٩٧٧ من قبل مجموعة من رجال الدين الموالين للإمام الخميني في طهران ومنهم مرتضى مطهري،ومحمد مفتح،ومحمد جواد باهنر،ومهدي كنى وغيرهم،وفي بداية انتصار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ كان لهذا المجتمع دور في مختلف القضايا السياسية،للمزيد من التفاصل،ينظر:صادق سليمى بنى ايت مظفرى،جامعه روحانيت مبارز،پژوهشكده تحقيقات اسلامى،قم،١٣٨٨.

[١٢]() جمعية المؤتلفة الإسلامية:تأسست عام ١٩٦٣ لمساندة حركة الإمام الخميني،وكان نشاطها يتركز على تنظيم الإضرابات والمسيرات والتظاهرات والاجتماعات الدينية وتوزيع المنشورات،كانت لها صحيفة تصدر باسم (الانتقام)،نشاط الجمعية ضعيف بين عامي (١٩٦٤-١٩٧٠)،ونشطت بعد تعاونها مع منظمة مجاهدي الشعب بين عامي (١٩٧٠-١٩٧٥)،وبعد انتصار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ أصبحت تعمل تحت جناح تيار خط الإمام الخميني،للمزيد من التفاصيل،ينظر:شاكر كسرائي،إيران الأحزاب والشخصيات السياسية (١٨٩٠-٢٠١٣)،رياض الريس للكتب والنشر،لندن،٢٠١٤،ص ص٦٢-٦٤.

[١٣]() حبيب عسگر أولادي:ولد في منطقة دماوند في إحدى ضواحي طهران عام ١٩٣٢،درس في طهران وحصل على شهادة الدبلوم،ثم انتقل للدراسة في الحوزة العلمية،دخل العمل السياسي عام ١٩٤٥ وأصبح أحد أعضاء فدائيي الإسلام،شارك في المظاهرات لتأميم النفط عام ١٩٥٢،وأحد مؤيدي الإمام الخميني بعد الثورة البيضاء ١٩٦٣،وبسبب نشاطه السياسي سجن وحكم عليه (١٣) عاماً بعد حادثة مقتل رئيس الوزراء حسين علاء ١٩٦٥،تم اطلاق سراحه عام ١٩٧٧،بعد ثورة عام ١٩٧٩ أصبح عضواً في مجلس الشورى الإسلامي في الدورة الأولى،تولى عدداً من المناصب المهمة منها وزير التجارة في عدد من الحكومات،وهو أحد الشخصيات المؤسسة للجنة إغاثة الإمام الخميني،رشح لانتخابات رئاسة الجمهورية لدورتين الرابعة والعاشرة ولم يفز بهما،للمزيد من التفاصيل،ينظر:أكبر خوش زاد،مجلس شورای دورى اول،مركز اسناد انقلاب اسلامى،تهران،١٣٨٦،ص٢٥٦؛سيد محمد كيميافر،خاطرات حبيب عسگر اولادى،مركز اسناد انقلاب اسلامى،تهران،١٣٨٩.

[١٤]() روزنامه ايران،مورخه ١٣٨٩.

([١٥]) بهزاد نبوي:ولد في طهران عام ١٩٤٢،درس الابتدائية والمتوسطة فيها،دخل جامعة طهران وحصل على شهادة الماجستير في الهندسة الإلكترونية،دخل العمل السياسي منذ عام ١٩٥٩،انضم إلى الجبهة الوطنية،شارك في تأسيس الجبهة الوطنية الثالثة عام ١٩٧٠، وفي عام ١٩٧٢سجن من قبل النظام البهلوي ،أفرج عنه في عام ١٩٧٨،وبعد انتصار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩،تولى مناصب عديدة،منها:منصب مساعد رئيس الوزراء،ووزير الصناعة في حكومة مير حسين موسوي (١٩٨١-١٩٨٩)،بعد تولى محمد خاتمي رئاسة الجمهورية (١٩٩٧-٢٠٠٤) ترأس مؤسسة الدراسات الإستراتيجية التابعة إلى رئاسة الجمهورية،للمزيد من التفاصيل،ينظر: شاكر كسرائي،المصدر السابق،ص٣١٥؛روزنامه،اطلاعات،مورخه ٩ شهريور ١٣٥٩.

[١٦]() منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية:وهي المنظمة التي أعلن عن تشكيلها بشكل رسمي عام ١٩٨٠ من اتحاد سبع مجموعات وهي (الأمة الواحدة،وبدر التوحيد،وتوحيد الصف،والفلق،والمنصورون،والموحدون،والفلاح)،وكان هدف هذه التنظيمات نشر الثورة الإيرانية وإدامتها،إذ كان شرط العضوية فيها الالتزام بولاية الفقيه،والقبول بقيادة الإمام الخميني،وقعت أولى شرارات الخلاف في العام الأول من تأسيسها أي عام ١٩٨٠،وجاء الخلاف بسبب إصدار بيان بمناسبة عيد العمال،فقد رأى كثيرون من الأعضاء أن أي اهتمام بالعمال له منبع ماركسي،ولهذا خالفوا إصدار البيان،وبعد شهر صدر بيان آخر بمناسبة الذكرى السنوية لمقتل علي شريعتي،وكان هذا البيان موضع خلاف أيضاً،لأن بعض أعضاء المنظمة كانوا يعدون علي شريعتي منحرفاً وصاحب بدعة ومصيره النار،بينما رأى آخرون أنه مفكر ومصلح مستنير،واستمرت الخلافات بين مدة وأخرى لحين عام ١٩٨٨ عندما قام راستي كاشاني ممثل الإمام الخميني في المنظمة بتقديم استقالته للإمام الخميني وطلب حل المنظمة فوافق الإمام الخميني على ذلك،وفي عام ١٩٩١ عادت لمزاولة نشاطها على أيدي ثلة من أعضاء جناح اليسار أمثال محمد سلامتي ومحسن ارمين ومصطفى تاج الدين وغيرهم،للمزيد من التفاصيل ينظر:عباس شادلو،اطلاعاتى درباره احزاب وجناح هاى سياسى ايران امروز،نشر وزراء،چاب چهار،تهران،١٣٨٧ص ص٢٢٩-٢٣٢.

[١٧]() https://www.leader.ir/fa/content/٨٨٥

[١٨]() مجتمع مدرسي حوزة قم:يعد من أكثر تشكيلات رجال الدين نفوذاً وتأثيراً في إيران،بدأ نشاطه بشكل سري لدعم نهضة الإمام الخميني عام ١٩٦٣،كما أدى دوراً كبيراً في منع محاكمة الأخير بعد اعتقاله عام ١٩٦٤ عن طريق تعبئة الناس ضد نظام الشاه محمد رضا بهلوي،وبعد تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ أصبح له دور مؤثر في العملية السياسية،للمزيد من التفاصيل،ينظر:محسن صالح،جامعة مدرسين حوزة علمية قم از آغاز تاكنون،جلد دوم،مركز اسناد انقلاب اسلامى،تهران ١٣٨٥؛على دارابى،جريان شناس سياسى در ايران،سازمان انتشارات پژوهشگاه فرهنگ واديشه اسلامى،چاپ نهم،تهران،١٣٩٠،ص٢٠٤-٢٤٠.

[١٩]() علي مشكيني:ولد في قرية مشكين عام ١٩٢٢،سافر لمدينة اردبيل لتحصيل العلوم الدينية،وبعدها توجه نحو مدينة قم المقدسة لإكمال دراسته،أصبح في عام ١٩٥٨ أحد مدرسي حوزة قم،بعد عام ١٩٦٣ دخل الحياة السياسية وساند الإمام الخميني في مواجهة الشاه محمد رضا بهلوي،أحد مؤسسي مجتمع علماء الدين المقاتلين،أصبح عضو كتابة الدستور عام ١٩٧٩،ثم عضو في مجلس الخبراء عام ١٩٨٢،في عام ١٩٨٩ رئيساً لمجلس إعادة النظر بالدستور،للمزيد من التفاصيل،ينظر:على دوانى،نهضت روحانيون ايران،جلد اول،بى انتشار،چاپ دوم،تهران،١٣٧٧،ص ص٣-٥.

[٢٠]() سعيد ميرزايى،بيش منبع،ص٣٩٨.

[٢١]() https://www.leader.ir/fa/content/٨٨٥

[٢٢]() مؤسسه فرهنگ هنرى قدر ولايت،بيش منبع،ص١٥٥.

[٢٣]() سعيد ميرزايى،بيش منبع،ص٣٩٥.

[٢٤]() مجتمع العلماء المناضلين:تأسس المجتمع في ١٧ اذار ١٩٨٨،بعد انفصاله عن مجتمع علماء الدين المقاتلين،إذ بعد الانفصال أصبح مهدي كروبي أميناً عاماً للمجتمع،وعضوية كل من:محمد رضا توسلي،ومحمد موسوي خوئينى ها،وحسن صانعي،وإمام جماراني،وجلالي خميني،ومحمد خاتمي،وصادق خلخالي وغيرهم،وضم المجتمع في صفوفه عدداً من التنظيمات السياسية،منها:مجتمع واعظي طهران،ومجتمع المهندسين الإسلاميين،والمجتمع الزينبي،ومجتمع المنتدى الإسلامي للتجار والأصناف في طهران،والمجتمع الإسلامي للطلبة،والمجتمع التكنولوجي الثوري،للمزيد من التفاصيل،ينظر:أحمد فليح حسين الجبوري،التطورات السياسية الداخلية في إيران (١٩٨١-١٩٨٩)،مطبعة الكتاب،بغداد،٢٠١٩،ص ص٢٨٠-٢٨٢.

([٢٥]) كان جناح اليسار من الداعمين والمساندين لعلي أكبر هاشمي رفسنجاني في بادئ الأمر،ولكن في مدة رئاسته الأولى (١٩٨٩-١٩٩٣) وقع الخلاف بينهما،بسبب بعض الشخصيات التي تضمنتها حكومته الأولى،ومن الشخصيات التي وقع عليها الخلاف عبد الله نوري وزير الداخلية،ومحمد خاتمي وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي،ومصطفى معين وزير التعليم العالي وغيرهم،إذ أن جناح اليمين كان يعتقد أن مثل هذه الشخصيات غير مؤهلة أن تكون بالتشكيلة الوزارية،وعلى الرغم من اعتراضهم على هذه الشخصيات وغيرها،أصر رفسنجاني أن يكونوا معه في الوزارة،للمزيد من التفاصيل ،ينظر:امير مسعود شهرام منيا،وعلى تدين راد،سياست دردهه هفتاد (انديشه وعملكرد جناح هاى سياسى)،مركز اسناد انقلاب اسلامى،تهران،١٤٠٣،ص٣٢٧.

[٢٦]() مهدي كروبي:ولد في منطقة اليكودرز أحد مناطق محافظة لورستان عام ١٩٣٧،ينتمي إلى القومية اللورية،التي تعد أحد فروع شجرة القومية الفارسية،بدأ دراسته الابتدائية في مسقط رأسه،ثم انتقل لمدينة قم المقدسة لدراسة العلوم الدينية،أصبح عضواً في مجلس الشورى الإسلامي الدورة الأولى (١٩٨٠-١٩٨٤) ممثلاً عن أهالي اليكودرز،وعضواً في الدورة الثانية ممثلاً عن أهالي طهران (١٩٨٤-١٩٨٨)،وفي الدورة الثالثة أصبح رئيساً لمجلس الشورى الإسلامي،لمزيد من التفاصيل،ينظر:آزاد ازاده،نجواهاى نجميبانه- نقد نظام جمهورى اسلامى ايران ورهبران (نامه ها،نوشتار ها،گفتارها)،به امید انتشار رسمى،بى.جا،١٣٩٠،ص ص١٢٣-١٣٧.

[٢٧]() روزنامه ايران،مورخه ١٣٨٩.

[٢٨]() امير مسعود شهرام منيا،بيش منبع،ص٣٢٦.

[٢٩]() مقتبس عن:روزنامه رسالت،مورخه ١٣٧٢.

[٣٠]() علي أكبر ناطق نوري:ولد عام ١٩٤٤ في محافظة مازندران،كان والده من علماء الدين،وله مواقف سياسية ضد نظام الشاه محمد رضا بهلوي،انتقل مع والده إلى طهران وهو في عمر عشرة سنوات،أكمل دراسته الابتدائية،ثم في عمر الخامسة عشر انتقل للدراسة الحوزية في مدينة قم المقدسة،كانت له مواقف سياسية ضد الشاه نظام محمد رضا،بعد انتصار الثورة وتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية،شغل مناصب عدة،منها:وزير الداخلية (١٩٨١-١٩٨٥)،تم تعيينه رئيساً لمجلس الشورى الإسلامي الرابع (١٩٩٢-١٩٩٦)،والخامس (١٩٩٦- ٢٠٠٠)،وللمزيد من التفاصيل،ينظر:مرتضى مير جار،خاطرات على اكبر ناطق نوري،انتشارات مركز انقلاب إسلامي،تهران،١٣٨٥.

[٣١]() سعيد ميرزايى،بيش منبع،ص٣٩٥.

[٣٢]() امير مسعود شهرام منيا،وعلى تدين راد،بيش منبع،ص٣٣٧.

[٣٣]() يحيى فوزى،سياسى اجتماعى بعد از انقلاب اسلامى در ايران (١٣٥٧-١٣٨٠)،جلد دوم،مؤسسه ونشر عروج،چاپ سوم،تهران،١٣٩٢،ص٢٤٠.

[٣٤]() سعيد ميرزايى،بيش منبع،ص٣٩٣.

[٣٥]() مقتبس عن:همان منبع،ص٣٩٣.

[٣٦]() مجلس صيانة الدستور:وهو المكون الثاني للسلطة التشريعية الذي نشأ منذ التصويت على الدستور الإيراني عام ١٩٧٩،وهو الامتداد لمجلس الحكماء الذي تأسس بعد الثورة الدستورية الإيرانية عام ١٩٠٦ من بعض رجال الدين،للتثبيت من عدم تعارض قوانين النظام مع أحكام الشريعة الإسلامية،يتشكل مجلس الصيانة من (١٢) عضواً،(٦) من الفقهاء العدول العارفين بمقتضيات العصر يختارهم الولي الفقيه،و(٦) أعضاء من المسلمين ذوي الاختصاص في مختلف فروع القانون،يرشحهم رئيس السلطة القضائية،ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي،تكون العضوية ستة أعوام،وفي الدورة الواحدة يتم تغير نصف أعضاء كلا الفريقين بطريقة القرعة بعد ثلاثة أعوام من تشكيله،ويجري اختيار أعضاء جدد مكانهم،والهدف الأساس ضمان ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي من تشريعات تتطابق مع الأحكام الإسلامية والدستور،بحيث لا تكون هناك مشروعية لمجلس الشورى الإسلامي من دون وجود مجلس الصيانة،للمزيد من التفاصيل،ينظر:نصيب عتيقة،النظام السياسي في إيران،رسالة ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر (بسكرة)،الجزائر،٢٠٠٨،ص١٨.

([٣٧]) أحمد جنتي:ولد في مدينة أصفهان عام ١٩٢٦ لعائلة دينية،،تلقى دراسته الأولية في مدينة أصفهان،ثم انتقل إلى مدينة قم لدراسة العلوم الدينية،مارس التدريس في مدرسة حقاي لمدة ١٤ عام،وعمل في ظل نظام الشاه محمد رضا بهلوي بالتدريس والتبليغ،تولى جنتي بعد انتصار الثورة وإقامة الجمهورية عام ١٩٧٩ قاضي في محاكم الثورة،ثم عضو مجلس صيانة الدستور،مسؤول عن منظمة الإعلام الإسلامي،وعضو مجلس الخبراء،وعضوا المجلس الأعلى للثورة الثقافية،وعضو مجمع تشخيص مصلحة النظام،وإمام جمعة طهران،ورئيس مجلس صيانة الدستورللمزيد من التفاصيل،ينظر:شاكر كسرائي،المصدر السابق،ص١٦٨.

[٣٨]() نصت المادة الثامنة عشرة بعد المئة من الدستور الإيراني على،(أن يتولى مجلس صيانة الدستور مسؤولية الإشراف على انتخابات رئاسة الجمهورية)،للمزيد من التفاصيل،ينظر:النص الكامل لدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية،دار الهدى الثقافية والفنية للنشر الدولي،الطبعة الثالثة،طهران،٢٠١٢،ص٦٦.

[٣٩]() للاطلاع بشكل مفصل عن الشروط الواجب توفيرها برئيس الجمهورية،والمهام الموكلة إليه،وجميع المواد الدستورية الخاصة به،للمزيد من التفاصيل،ينظر:النص الكامل لدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية،المصدر السابق،ص ص٦٥-٧٣.

[٤٠]() روزنامه اطلاعات،مؤرخه ١٨ اردبيهشت ١٣٧٢.

[٤١]() مؤسسه فرهنگ هنری قدر ولایت،بیش منبع،ص١٥٥.

[٤٢]() روزنامه اطلاعات،مؤرخه ٢٣ اردیبهشت ١٣٧٢.

[٤٣]() فرآورده های خبری وتولیدات پژوهشی در بخش های زیر در دسترس است:سایت خبر گزاری صدا وسیما (سرویس پژوهش)،بررسی رخداد های ایران پس از انقلاب اسلامی (١٥) (سال پانزدهم انقلاب ١٣٧٢)،تهران،١٣٧٢،ص٢.

[٤٤]() سعید میرزایی،بیش منبع،ص٣٩٨.

[٤٥]() https://www.magiran.com/article /

[٤٦]() مقتبس عن:زهرا سید روحانی،هاشمی رفسنجانی،صلابت سازندگی،خاطرات سال ١٣٧٢،دفتر نشر معارف انقلاب،١٣٩٥،ص٥٢.

[٤٧]() مؤسسه فرهنگ هنری قدر ولایت،بیش منبع،ص ص١٥٧-١٥٨.

[٤٨]() مقتبس عن:همان منبع،ص ص١٥٨.

[٤٩]() مقتبس عن:سعید میرزایی،بیش منبع،ص٤٠٠.

[٥٠]() روزنامه اطلاعات،مؤرخه ١٣ خرداد ١٣٧٢.

[٥١]() مؤسسه فرهنگ هنری قدر ولایت،بیش منبع،ص١٦٠.

[٥٢]() روزنامه اطلاعات،مؤرخه ١٣ خرداد ١٣٧٢.

[٥٣]() همان روزنامه.

[٥٤]() الإمام الخميني:ولد في بلدة خمين في إيران عام ١٩٠٢،أكمل دراسته الدينية في مدينة اراك،ثم انتقل إلى مدينة قم المقدسة،مارس نشاطه السياسي ضد حكم الشاه محمد رضا،أعتقل في عام ١٩٦٤،بعدها نفي إلى تركيا،ومن تركيا إلى العراق عام ١٩٦٥،وبعدها إلى فرنسا عام ١٩٧٨،وبعد عودته من فرنسا إلى إيران عام ١٩٧٩ قاد ثورة وأسقط نظام الشاه محمد رضا،وحول إيران من ملكية إلى جمهورية إسلامية عام ١٩٧٩،للمزيد من التفاصيل،ينظر:سید قادری،خمینی روح الله زندکیناوه امام خمینی بر اساس اسناد وخواطرات وخیال،مؤسسة تنظیم ونشر اثار امام خمینی،چاپ،دوم،تهران،١٣٧٩؛

R.Abrahamian,structural causes of the Iranian Revolution "Merip Reports,new york,1980, P.22

[٥٥]() أحمد خميني:ولد في مدينة قم المقدسة عام ١٩٤٥،وهو الابن الثاني للإمام الخميني بعد مصطفى،رافق أحمد والده في كل من تركيا،والعراق،وفرنسا وعاد معه إلى طهران في ١ شباط ١٩٧٩،تولى بعد الثورة مسؤولية الارتباط بين الإمام الخميني والمسؤولين،وكان يحضر الاجتماعات المهمة للقادة،وينقل وجهات نظرهم إلى الإمام الخميني وينقل وجهة نظر الإمام إليهم،توفي بتاريخ ١٨ آذار ١٩٩٥ في طهران،للمزيد من التفاصيل،ينظر:دبير خانه مجلس

خبرگان رهبری،خبرگان ملت- شـــرح حال نمایندگان مجلس خبرگان رهبری،جلد اول،تهران،١٣٧٩،ص ص٢٣٩-٣٤١.

[٥٦]() مؤسسه فرهنگ هنری قدر ولایت،بیش منبع،ص١٦١.

[٥٧]() محمد يزدي:ولد في مدينة أصفهان عام ١٩٣١،درس العلوم الدينية في مدينتي أصفهان وقم المقدسة،كان يقوم قبل الثورة بالتبليغ والتدريس في الحوزة العلمية،وبعد انتصار الثورة عام ١٩٧٩تولى مسؤولية مكتب الإمام الخميني في قم،وأصبح عضواً في مجلس الخبراء،ومجلس الشورى،ورئيس محكمة الثورة في مدينة قم المقدسة،ثم عضواً في مجلس صـــيانة الدســـتور،ويشـــغل أيضـــاً منصـــب رئيس رابطة مدرســـي الحوزة العلمية في مدينة قم،للمزيد من التفاصيل،ينظر:شاكر،كسرائي،المصدر السابق،ص٣١٣.

[٥٨]() لطف الله الصافي الكلبايكاني:ولد في مدينة كلبايكان عام ١٩١٨،درس العلوم الدينية في مدينة كلبايكان،ثم سافر لمدينة قم المقدسة لإكمال دراسته الحوزوية،توجه للنجف الأشرف عام ١٩٥٤ لإكمال دراسته،وبعد عام عاد لمدينة قم المقدسة،وبعد تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ شغل عدة مناصب في الدولة،منها عضو مجلس صيانة الدستور عام ١٩٨٠،وفي عام ١٩٨٢ أصبح عضو مجلس الخبراء في دورته الأولى ولمدة ثمانية أعوام،للمزيد من التفاصيل،ينظر:جمعی از پژوهشگران حوزه علمیه،کلش ابرار،معروف،چاپ دوم،قم،١٣٨٢،ص ص٩٤٥-٩٥٠.

[٥٩]() https://www.leader.ir/fa/content/٨٨٥

[٦٠]() مقتبس عن:زهرا سيد روحاني،بيش منبع،ص٢٤٤.

[٦١]() https://www.leader.ir/fa/content/٨٨٥

[٦٢]() مقتبس عن:مؤسسه فرهنگ هنری قدر ولایت،بیش منبع،ص١٦١.

[٦٣]() مقتبس عن:همان منبع.

[٦٤]() مقتبس عن:مؤسسه فرهنگ هنری قدر ولایت،بیش منبع،ص١٦١.

[٦٥]() همان منبع.

[٦٦]() سعيد ميرزايي،بيش منبع،،ص٤٠٦.

[٦٧]() زهرا سيد روحاني،بيش منبع،ص٦٥٢.

[٦٨]() سعيد ميرزايي،بيش منبع،،ص٤٠١.

[٦٩]() زهرا سيد روحاني،بيش منبع،ص ص٢٤٥-٢٤٧.

[٧٠]() يكون قسم رئيس الجمهورية بحسب المادة (١٢١)،ويوقع على ورقة القسم داخل مجلس الشورى الإسلامي،والقسم هو،(بسم الله الرحمن الرحيم،إنني باعتباري رئيساً للجمهورية أقسم بالله القادر المتعال أمام القرآن الكريم وأمام الشعب الإيراني أن أكون حامياً للمذهب الرســـمي ولنظام الجمهورية الإســـلامية الإيرانية وللدســـتور،وأن اســـتخدم مواهبي وإمكانياتي كافة في سبيل أداء المسؤوليات في عهدتي،وأن أجعل نفسي وقفاً على خدمة الشعب ورفعة الوطن،ونشر الدين والأخلاق،ومساندة الحق وبسط العدالة،وأن أحترز من أي نوع من أهواء النفس،وأن أدافع عن حرية الأشخاص

وحرماتهم والحقوق التي ضمنها الدستور للشعب،ولا أقصر على بذل أي جهد في سبيل حراسة الحدود والاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي للبلاد،وأن أعمل على صيانة السلطة التي أودعها الشعب عندي كأمانة مقدسة بإخلاص وتضحية،مستعيناً بالله ومتبعاً لنبي الإسلام (صلى الله عليه وآل وسلم) والأئمة الأطهار(عليهم السلام)،وأن أسلمها لمن ينتخبه الشعب من بعدي)،للمزيد من التفاصيل،ينظر:النص الكامل لدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية،المصدر السابق،ص ص٦٧-٦٨.

[٧١]() روزنامه اطلاعات،مؤرخه ١٧ مرداد ١٣٧٢.

[٧٢]() وحيد سناني،وسارا اكبرى،برسى مناسبات بازار سنتى وساخت سياسى در دوره هاشمى رفسنجانى (١٣٦٨-١٣٧٦)،فصلنامى علمى رهيافت هاى سياسى وبين المللى،دوره ١٣،شماره ١،بى.جا،١٤٠٠،ص٢٥٢.

[٧٣]() تضمنت التشكيلة الوزارية لعلي أكبر هاشمي رفسنجاني كل من:محمد علي نجفي وزيراً للتربية،وعلي فلاحيان وزيراً للاستخبارات،ومرتضى محمد خان وزيراً للاقتصاد،علي أكبر ولايتي وزيراً للخارجية،ويحيى ال الاسحاق وزيراً للتجارة،وعلي رضا مرندي وزيراً للصحة،ومحمد غرضي وزيراً للمواصلات،وغلام رضا شافعي وزيراً للتعاون،وغلام رضا فروزش وزيراً للجهاد والبناء،واسماعيل شوشتري وزيراً للعدل،ومحمد فروزنده وزيراً للدفاع،وأكبر تركان وزيراً للطرق،ومحمد رضا نعمت وزيراً للصناعة،ومحمد هادي نژاد وزيراً للصناعات الثقيلة،ومحمد رضا هاشمي وزيراً للثقافة والتعليم العالي،ومصطفى مير سليم وزيراً للإرشاد الإسلامي،وحسين كمالي وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية،وعيسى كلانتري وزيراً للزراعة،ومحمد بشارتي جهرمي وزيراً للداخلية،وعباس احمدى اخوندي وزيراً للأسكان،وحسين محلوجي وزيراً للمعادن،وغلام رضا ازاده وزيراً للنفط،وبيژن نامدار زنگه وزيراً للطاقة،بالإضافة إلى الوزراء فقد تضمنت وزارة رفسنجاني بعض الشخصيات كمساعدين لرئيس الجمهورية،وهم كل من حسين مرعشي،رئيس مكتب رئيس الجمهورية،وحسن إبراهيم حبيبي،معاون أول لرئيس المجهورية،حميد مير زاده،معاون رئيس الجمهورية،ورئيس التخطيط والموازنة،مصطفى هاشمي طبا،معاون رئيس الجمهورية،ورئيس التربية البدنية،وهادي منافى،معاون رئيس الجمهورية،ورئيس منظمة حماية البيئة،شهلا حبيبي مستشارة رئيس الجمهورية لأمور المرأة،للاطلاع بشكل مفصل عن الوزراء وبقية الشخصيات،ومكان ولدتهم وتاريخه،وتحصيلهم الدراسي،وإنتمائهم السياسي،وغيرها من التفاصيل،ينظر:محمود فاضلى بيرجندى،از مهدى بارزگان تا حسن روحانى كابينه هاى در جمهورى اسلامى ايران،نشر پايان،تهران،١٣٩٣،ص ص٢٤٩-٢٥٨.

[٧٤]() روزنامه اطلاعات،مؤرخه ١٧ مرداد ١٣٧٢.

[٧٥]() يحيى فوزى،تحولاتبيش منبع،ص٢٤٣.